

Distr.: General
2 May 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

تلبية لطلب مجلس الأمن الوارد في الفقرة ٦١ من قراره ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، يشرفني أن أقدم المعلومات المستكملة المطلوب تقديمها كل ٣٠ يوما عن التقدم السياسي والتقني المحرز صوب إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ والعقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتغطي هذه المعلومات الفترة من ٢١ آذار/مارس إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريس**





المرفق

معلومات مســـتكملة مقدمة من الأمين العام عن التقدم المحرز في العملية الانتخابية وفي تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨

١ - تغطي هذه المعلومات المســتكملة التطورات التي نشــأت في الفترة من ٢١ آذار/مارس إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي مقدمة عملا بالقرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه خطيا كل ٣٠ يوما معلومات مســتكملة عن التقدم السياسي والتقني المحرز صوب إجراء الانتخابات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وعن العقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

أولا - التطورات السياسية الرئيسية المتصلة بالعملية الانتخابية وبتنفيذ الاتفاق السياسي

٢ - اتخذت الحكومة والمؤســـســـات الوطنية الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك المجلس الوطني لرصــد الاتفاق والعملية الانتخابية، خطوات لإنجاز بعض المراحل الانتخابية الرئيســية. ففي ٢١ و ٢٩ آذار/مارس و ١٧ نيســان/أبريل، قدم المجلس الوطني توصيات إلى وزارة الداخلية والأمن ترمي إلى إنهاء الازدواج القائم فيما يتعلق ببعض الأحزاب الســـياســـية المعارضـــة. وفي وقت لاحق، قدمت الحكومة القوائم المنقحة للأحزاب والمنابر الســـياســـية إلى اللجنة الوطنية المســـتقلة للانتخابات، التي لم تقم بعد بنشـــر القوائم النهائية للأحزاب السياسية المؤهلة لخوض الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وفي ٢٧ آذار/مارس، أرسلت الحكومة مشروع تعديل لقانون عام ٢٠١٥ المتعلق بالمظاهرات العامة إلى الجمعية الوطنية لاســـتعراضـــه. وفي ١٦ نيســـان/أبريل، اعتمد في كينشـــاســـا، في إطار جلســـة اســـتثنائية لمجلس الوزراء عقدت برئاســـة جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، مشروع القانون المتعلق بتوزيع المقاعد الخاصة بالانتخابات التي تجرى على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات والمستوى المحلي. ووفقا للجدول الزمني الانتخابي، من المتوقع أن يصدر الرئيس مشروع القانون بحلول ٨ أيار/مايو بعد اعتماده من البرلمان.

٣ - وتواصــلت المناقشــات بين أحزاب المعارضــة الرئيســية بهدف إقامة تحالفات أو منابر ســياســية جديدة. وبعد أن انتخب فيليكس تشيسيكيدي رئيسا للاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي في ٣١ آذار/مارس، أعلن نيته الترشح للانتخابات الرئاسية، وأعرب عن استعداد حزبه لإقامة تحالفات سياسية تحقق الانتقال الديمقراطي للسلطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. كذلك دعت حركة تحرير الكونغو والاتحاد من أجل الأمة الكونغولية أوساط المعارضة إلى الاحتشاد وراء مرشح رئاسي واحد.

٤ - وأثير نقاش بشـــأن الجنســـية والأهلية للانتخابات. فأحكام الدســـتور والقوانين تنص على أن الجنسية الكونغولية هي جنسية "واحدة وحصرية" وأن المرشحين يجب أن يكونوا مواطنين كونغوليين بحســب المنشــأ. وفي ٢٧ آذار/مارس، فتح مدير النيابة العامة، فلوري كابانغي نومبي، تحقيقاً في جنســية مرشح المعارضة الرئاسي المنفي، مويز كاتومبي، عقب تقارير وردت في وسائل الإعلام تشير إلى أنه كان يحمل الجنسية الإيطالية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٧. ونشرت وسائل الإعلام هويات عدد من السياسيين الكونغوليين ممن يفترض أنهم مواطنون مزدوجو الجنســـية، بمن فيهم أعضـــاء في البرلمان والحكومة. ودعا الأمين الدائم للحزب الحاكم، وهو حزب الشــعب من أجل إعادة الإعمار والديمقراطية، إيمانويل رامازاني

شـــادري، أعضـــاء حزبه الذين يحملون أكثر من جنســـية واحدة إلى التقيد بالدســـتور من خلال تســـوية أوضـــاعهم مع وزارة العدل، وإلا فإنهم قد يمنعون من الترشـــح للمناصـــب. ورأى مؤيدو الســـيد كاتومبي أن التحقيق القضـــائي في دعوى الجنســـية المزدوجة هو محاولة أخرى من جانب الحكومة لمنع مرشـــحهم من المشاركة في انتخابات ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

ثانيا – التطورات السياسية الرئيسية المتصلة بتنفيذ الاتفاق

التطورات الانتخابية

٥ – قامت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في ٦ نيسان/أبريل بنشر سجل الناخبين النهائي بعد إجراء عملية اســـتعراض شـــطبت فيها من قاعدة البيانات نحو ٦ ملايين حالة من حالات التســـجيل المزدوج، كما شـــطبت أسماء الأفراد الذين لم يبلغوا بعد الســـن المطلوبة للتصـــويت. ويبلغ حاليا العدد الإجمالي للناخبين ٣٨٧ ٢٨٧ ٤٠ فردا، منهم ٥٠ في المائة من النســـاء. وفي ١٠ نيســـان/أبريل، بدأت اللجنة عملية لالتماس العطاءات لإجراء مراجعة مستقلة للسجل وفقا للجدول الزمني الانتخابي. كذلك وضعت اللجنة الصيغة النهائية لمدونة لقواعد السلوك الانتخابي للأحزاب السياسية، ووقّع عليها أكثر من ٢٠٠ حزب سياسي، وهو رقم يمثل ثلث الأحزاب المسجلة. وفي ١٧ نيسان/أبريل، أعلن رئيس اللجنة، كورنييل نانغا، أن اللجنة ســـتشـــرع في إجراء مراجعة لآلات التصـــويت بغية معالجة المخاوف التي أثارتها بعض الجهات الفاعلة الوطنية والدولية فيما يتعلق باستخدام تلك الآلات في الانتخابات المقبلة.

٦ – وما زال عدم وجود خطة واضـــحة لصـــرف المبالغ اللازمة لتمويل اللجنة الوطنية المســـتقلة للانتخابات يشكل تحديا رئيسيا. وفي ٢٨ آذار/مارس، قامت وزارة المالية، تمشيا مع القرار الذي اتخذته الحكومة بتحمل كامل المســـؤولية عن تمويل العملية الانتخابية، بصـــرف مبلغ ٢٢،٦ مليون دولار للجنة. بيد أن اللجنة لم توافق بعد على المشروع المنقح المتعدد المانحين المتعلق بدعم الدورة الانتخابية في الكونغو، وقيمته ٦٧ مليون دولار. ويمكن أن يكون لذلك تأثير على قدرة اللجنة على الاضـــطلاع بمســـؤولياتها اللوجستية وبتوعية الناخبين، وهما مجالان كان يتوقع أن يدعمهما المشروع.

٧ – وبدأت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المرحلة الثانية من خطة الدعم اللوجستي للمساعدة الانتخابية، التي تمتد من ١ آذار/مارس إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وتستلزم الخطة تعبئة الأصول الرئيسية المطلوبة لنشر المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة؛ واستقدام الموظفين واشتراكهم في موقع واحد مع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛ والتنسيق مع الشركاء لنشـــر الأصـــول في الوقت المناســـب. وتقوم البعثة حاليا بإعداد طلب لتقديم العطاءات من أجل شـــراء الأصـــول الجوية المطلوبة، وهي بصـــدد اســـتكمال تعديل لعقد الوقود القائم من أجل توريد وقود طائرات إضافي دعما لتوزيع المواد الانتخابية. كذلك تجري البعثة عمليات تقييم للموقع في مراكز الاستقبال الثلاثة والمحاور البالغ عددها ١٥ محورا، تحسبا لتوزيع مواد التصويت على ١٢٩ موقعا.

٨ – وتجدر الإشـــارة إلى أنه، في وقت إعداد هذا التقرير، لم تكن البعثة قد تلقت طلبا رسميا من اللجنة الوطنية المســـتقلة للانتخابات لدعم توزيع آلات التصـــويت. وتشـــير التوقيتات المحددة في الجدول الزمني الانتخابي الذي أعدته اللجنة إلى أنه كان ينبغي الانتهاء من شـــراء المواد والمعدات الانتخابية بحلول ١٦ نيســـان/أبريل ٢٠١٨. غير أن البعثة لم تتلق حتى الآن أي معلومات واضـــحة بشـــأن حالة عملية

الشـراء. ومن شـأن تأخر وصـول المواد الانتخابية أن يقلص الوقت المخصـص للتوزيع وأن يقتضـي إجراء تعديلات في الأعمال التحضيرية اللوجستية التي تضطلع بها البعثة، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة التكاليف التي تتكبدها.

القيود المفروضـة على حيز الممارسـة السـياسـية والعنف من حيث صـلة هذه المسـائل بتنفيذ الاتفاق في السياق الانتخابي

٩ - على الرغم من الانخفاض النسـبي في عدد انتهاكات الحقوق المدنية والسـياسـية والحريات الأساسية، استمرت القيود المفروضة على حيز الممارسة السياسية. ففي الدورة السابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسـان التي عقدت في الفترة من ٢٦ شـباط/فبراير إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨، أعلن وزير حقوق الإنسـان في جمهورية الكونغو الديمقراطية أنه سـيتم رفع الحظر العام المفروض على المظاهرات السـياسـية. غير أن قوات الأمن الوطنية قامت بقمع الاحتجاجات السـلمية التي نظمتها في ٢٦ آذار/مارس حركة الشـباب المسـماة النضـال من أجل التغيير، في كيندو (مقاطعة مانييما) وفي بيني وغوما وكاسـيندي (مقاطعة كيفو الشـمالية)، للمطالبة بتعزيز ولاية البعثة. وفي ٢ نيسـان/أبريل، قامت الشـرطة بقمع اعتصام سلمي نظمه أعضاء المجتمع المدني في تشيكابا (مقاطعة كاساي)، كما ألقت القبض على أربعة أشـخاص، من بينهم صـحفي. وفي ٧ نيسـان/أبريل، ألقي القبض في لوبومباشـي (مقاطعة كاتانغا العليا) على أربعة أشـخاص، من بينهم قاصـر، وتم احتجازهم وهـم في طريقهم لحضـور اجتماع سـياسـي نظمه ائتلاف المعارضـة المسـمى التجمع من أجل التغيير. وفي ٢٨ آذار/مارس، ألقي القبض في تشـيكابا على صـحفي وتم اعتقاله لمدة يومين بسـبب مقال نشـره على وسـائل التواصـل الاجتماعي، شـجب فيه أعمال التهديد والتخويف التي يمارسـها بعض العاملين في حكومات المقاطعات ضـد وسـائل الإعلام. ولم يُفرج عن أي سـجين سياسي خلال الفترة قيد الاستعراض. ولا يزال هناك ما لا يقل عن ٨٦ سـجيناً سياسياً قيد الاحتجاز، وفي الوقت نفسه لم يفرج بعد عن بعض السجناء السياسيين المذكورين في الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

تدابير بناء الثقة

١٠ - في الجلسـة العامة الاسـتثنائية التي عقدت في ٢٩ آذار/مارس بشـأن ازدواج الأحزاب السـياسـية، قرر المجلس الوطني لرصـد الاتفاق والعملية الانتخابية حرمان اثنين من الشـخصـيات السـياسـية البارزة، هما رئيس الوزراء برونو تشـيبالا (الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي/تشـيبالا) وبيير لوميّي (الحركة الاجتماعية من أجل التجديد/لوميّي) من تمثيل حزبهما. وأثار القرار مزيدا من الاحتجاجات ودعا البعض إلى استقالة رئيس المجلس الوطني، جوزيف أولينغانكوي. وقد عقدت الجلسة العامة الاستثنائية على سبيل متابعة الاجتماع الذي عقد في ٢١ آذار/مارس، وأوصـى خلاله المجلس الوطني بإنهاء الازدواج المتعلق بمجموعة الأحزاب السياسية السبع، وإن اعترف فيه بالحركة الاجتماعية من أجل التجديد بقيادة فرانسوا روبوتا (التحالف من أجل الأغلبية الرئاسية)، على حساب الجناح الذي يرأسه بيير لومبي، على أساس أن لومبي لم يقدم وثائق التسجيل اللازمة.

ثالثا – جهود المساعي الحميدة من أجل دعم تنفيذ الاتفاق

١١ – ما زال انعدام الثقة الشـديد والريبة العميقة بين الأطراف صـاحبة المصـلحة الرئيسـية فيما يتعلق بالعملية الانتخابية وبشــأن خطى التقدم المحرز في تنفيذ تدابير بناء الثقة يغذيان التوترات الســياســية. وبالإضافة إلى ضرورة السعي بهمة لمواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الأخذ بنهج متماسك ومنسق فيما بين الأمم المتحدة والشــركاء الإقليميين والدوليين في دعم الانتخابات، يشــكل انعدام ثقة الحكومة في بعض الشـركاء الدوليين الرئيسـيين تحديا كبيرا يتعين التغلب عليه. وإزاء تلك الخلفية، تواصـل الأمم المتحدة بذل مسـاعيها الحميدة لتعزيز الحوار بين الجهات الفاعلة السـياسـية، وتشـجيع المشـاركة المسـتمرة من جانب الشركاء الإقليميين والدوليين للمساعدة في تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في الوقت المناسب.

١٢ – وفي ٢٩ آذار/مـارس، اجتمع مبعوثي الخـاص لمنطقـة البحيرات الكبرى، في برازافيـل، مع رئيس الكونغو، دينيس سـاسـو نغيسـو، بصـفته المزدوجة كرئيس لكل من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وآلية الرقابة الإقليمية التي تعمل في إطار الســـلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، من أجل تبادل الآراء بشـأن العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وما يتصل بها من تحديات.

١٣ – وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، واصـلت ممثلتي الخاصـة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مشـاوراتها مع أصــحاب المصــلحة الوطنيين، حيث ركزت في جملة أمور على دعم تنظيم انتخابات ذات مصــداقية وشـاملة للجميع. والتقت، في هذا الصــدد، رئيس الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وقائد ائتلاف التجمع المعارض، فيليكس تشـيسـيكيدي، في ٢٣ آذار/مارس، والرئيس كابيلا، في ٦ نيســان/ أبريل ٢٠١٨، ورئيس ديوان الرئيس في ٢ نيســـان/أبريل، وحـاكم كينشــــاســــا، أندريه كيمبوتا، في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، والمستشار الخاص للرئيس المعني بشؤون الأمن، جان مبويو، والوزير المسؤول عن العلاقات مع البرلمان، جان بيير ليسانغا بونغانغا، والأمين الدائم لـــحزب الشعب للإعمار والديمقراطية، إيمانويل رامازاني شادري، في ١٩ نيسان/ أبريل، ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، هنري موفا ساكاني، في ٢٠ نيسان/ أبريل. واجتمعت ممثلتي الخاصة أيضا مع جميع سفراء الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المعتمدين لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٤ نيســـان/أبريل من أجل تبادل الآراء بشـأن الحالة السـياسـية والأمنية والانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإبراز أهمية الجهود التي تبذلها الكتلة الإقليمية لمعالجة الوضــــع. وبالإضــــافة إلى ذلك، قامت بزيارة بونيا، في مقاطعة إيتوري، حيث ناقشت مع سلطات المقاطعة الحالة السياسية والأمنية السائدة هناك، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات في المقاطعة. وفي ١٣ نيسان/أبريل، زارت بيني، في مقاطعة كيفو الشـمالية، حيث أجرت مناقشات مماثلة مع رئيس بلدية مدينة بيني وحاكم إقليم بيني.

١٤ – وفي ٢٤ نيســـان/أبريل، حضــــر الرئيس كابيلا مؤتمر قمة الهيئة الثلاثية المزدوجة لرؤســـاء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في لواندا. وتضــــمن البيان الختامي لمؤتمر القمة أموراً منها حث الجهات الفاعلة السـياسـية الكونغولية على أن تظل ملتزمة بتنفيذ الجدول الزمني الانتخابي، والتأكيد من جديد على التزام الجماعة بدعم الانتخابات المقبلة، وإلغاء القرار الذي سبق أن اتخذته بإيفاد مبعوث خاص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ضوء التقدم الذي أحرِز في عقد الانتخابات.

رابعا – الملاحظات

١٥ – إنني أرحب بالتقدم المحرز نحو إنجاز بعض المراحل الرئيسية المتعلقة بالانتخابات والتزام اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالوفاء بالمواعيد النهائية المحددة في الجدول الزمني الانتخابي. بيد أن استمرار الاختلافات بين أصحاب المصلحة السياسيين بشأن العملية الانتخابية والافتقار إلى الحيز السياسي يشكلان تهديدًا لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع. وأدعو الحكومة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لغرس الثقة في العملية الانتخابية، وتمهيد السبيل أمام نقل السلطة بشكل ديمقراطي بما يتماشى مع أحكام الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ والدستور الكونغولي. ولا يزال إحراز التقدم في تنفيذ تدابير بناء الثقة المتوخاة في الاتفاق أمرا أساسيا لتخفيف حدة التوترات السياسية وتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية وتشمل الجميع. ومن شأن إسراع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بنشر قائمة الأحزاب والمنصات السياسية أن يساعد في تبديد الشكوك القائمة وبناء الثقة بين الجهات الفاعلة السياسية واللجنة.

١٦ – ولا يمكن تحقيق التطلعات المشروعة للشعب الكونغولي إلا من خلال المشاركة المجدية والبنّاءة من جانب جميع أصحاب المصلحة في العملية السياسية. وأدعو الأغلبية الحاكمة والمعارضة إلى التسامي فوق المصالح الحزبية والعمل على توطيد الممارسات الديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشجع الحكومة على ضمان تكافؤ الفرص بين جميع الجهات الفاعلة السياسية، واتخاذ المبادرات الرامية إلى زيادة عدد المرشحات للمناصب العامة. ومن شأن رفع الحظر عن المظاهرات العامة أن يسهم إسهاما كبيرا في فتح المجال السياسي، وأن يتيح بالتالي للشعب الكونغولي ممارسة حقوقه السياسية والمدنية بحرية.

١٧ – وقد أخذت مواعيد المراحل الرئيسية للعملية الانتخابية، مثل بدء توزيع المواد الانتخابية في ١٢ أيار/مايو، تقترب بسرعة. وقد يضعف الزخم الإيجابي الناتج عن نشر الجدول الزمني الانتخابي وإصدار القانون الانتخابي في الوقت المناسب إذا لم تزود اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات بالتمويل الكافي. ولذا أشجع الحكومة على الانتظام في صرف الأموال اللازمة للجنة. فتأخر التمويل قد يؤثر على إجراء الانتخابات في حينها ويؤدي إلى مزيد من التوترات السياسية.

١٨ – وأخيرا، أشجع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية على الاستمرار، بالتعاون الوثيق مع الحكومة، في تقديم الدعم لجمهورية الكونغو الديمقراطية في التصدي للتحديات السياسية والأمنية التي تواجهها. فجمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة إلى جهودنا المتضافرة أكثر من أي وقت مضى. وأدعو مجلس الأمن والشركاء إلى عدم ادخار أي جهد في دعم مبادرات الحوار وإجراء الانتخابات في الوقت المناسب.